

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الآبار الغير المرخصة المعنية بمشروع الري بالتنقيط المستفيدة من دعم الدولة

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
تُعتبرُ وزار تكم متدخلا أساسيا فيما يتعلق بالآبار والمياه الموجهة لتنفيذ عددٍ من البرامج التنموية الفلاحية بصفة عامة، والمدعمة من الدولة بصفة خاصة، سواء ضمن مخطط المغرب الأخضر الذي انتهى بحلول 2020 ولا زالت ملفاته معلقة بعد أنه أضافت وزارة الفلاحة عامّا استثنائيا للانتهاء من هذه الملفات أي 2021، أو ضمن مخطط الجيل الأخضر الذي سيغطي العشرية الجارية.
وإذا كانت الآبار التي تم حفرها بطريقة قانونية، أي عبر رخص من الأحواض المائية، قد تم إدماجها في برامج السقي بالتنقيط دون عراقيل، فإن الآبار التي لا تتوفر على رخص قانونية، وكان يتم اعتمادها فقط عبر التصريح بالشرف، قد اصطدمت بقرارك الصادر في أوائل شهر يناير 2023 الداعي إلى ضرورة اعتماد الرخصة القانونية لهذه الآبار، دون إرفاق بقرار حول مسطرة التسوية والتصالح مع الأحواض المائية، الشيء الذي طرح عائقا كبيرا أمام الملفات القديمة المدرجة ضمن مخطط المغرب الأخضر، وخلق نوعا من الارتباك سواء لدى المقاولين الماسكين لهذه الملفات أو الفلاحين المستفيدين من هذا البرنامج، حيث اصطدموا بدورهم بالإجراءات المسطرية للحصول على الرخص من الأحواض المائية.
على هذا الأساس، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تنوون اتخاذها فيما يتعلق بتمكين المعنيين أصحاب مشاريع السقي بالتنقيط من الرخص القانونية للآبار الموجودة سلفا، ثم ألا ترون، السيد الوزير، أن استصدار نصّ تنظيمي يتعلق بتسوية الوضعية لواقع موجود سلفا، من خلال التصالح مع الأحواض المائية، هو السبيل الأمثل لإيجاد حل لهذا المشكل الذي أضحى عائقا أمام العديد من الملفات والمشاريع لكي تجد طريقها نحو الإنجاز؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني